او عورض اي الدليل ولو فسر بما ادعي المدعي علي ما قيل
لاختل سياق الكلام وايضا المعارضة ظاهرة في الدليل
من المدعي بدليل الخلاف اي بدليل يدل علي خلاف ما يدل
عليه دليل المعلل او نقيضه سوا كان دليل المعارض عين
دليل المعلل كما في المغالطات العامة الورود ويسمي قلبا
او كان صورته كصورته ويسمي معارضة بالمثل والا فمعارضة
بالغير ولما كان السايل مستدلا فيهما ففي الصورتين اي النقض
والمعارضة صرت مانعا اي سايلا يعني المعلل الاول
في الصورتين يصير سايلا فكما ان للسايل هنالك ثلثة مناصب
كذلك للمدعي الاول في كل واحدة من هاتين الصورتين
تلك المناصب وما يقال من ان المعارضة لا تعارض فامر
غير معتد به ويمكن ان يحمل المانع في عبارة المصنف على
المناقض وهو الظاهر لكن الاول الاولي واعلم ان ترتيب
على ما ذكره المحقق الرازي في المحاكمات هو ان النقض
مقدم على المناقضة وهي على المعارضة فلو قدم المصنف
على

على المناقضة لوافق الوضع الطبع وايضا ان الممنوع
الثلاثة تجري في التنبيهات ايضا كما لا يخفي علي من تتبع
فالقصر علي الدليل ههنا اما لا كتفا به بالاصل او لجعل
الدليل اعم مسامحة بان تقول الظاهر انه متعلق بقوله
في صدر الرسالة اذا قلت بكلام اه وهذا شروع في تمثيل
جميع ما سبق الله تعالي متكلم بكلام ازلي وهو ما لا يسبق
علي وجوده عدمه نا قلا عن المقاصد الظاهر انه اسم كتاب
لكنه ليس هو المشهور لانه للمحقق التفتازاني والمصنف مقدم
عليه لما ان طلبت النقل لحضر المقاصد او مدعيا بدليل انه
اسند الكلام حقيقة الي ذاته وفي بعض النسخ اسند اليه
اي الي ذاته فقال النسخين واحد وكلم الله موسي تكليما
هذا بيان اسناده الي ذاته فيه ان هذا الدليل على
تقدير تمامه يدل علي ان الكلام هو صفة ثابتة له تعالى
واما علي انه موجود في نفسه بوجود غير مسبوق بالعدم
فلا لاحتمال ان يكون كالقدم الذاتي والوجوب الذاتي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)